بسم الله الرحمن الرحيم



إشكالية التعريب
في المصطلح اللّساني

الأستاذ خالد بن عبد الله
بن محمد العبري

اختلف علماء اللغة في تعريب المصطلحات الأجنبية، فلما كان البعض منهم يهتم بترجمة المصطلح يميل آخرون إلى بقاءه كما أطلق عليه صاحبه.

ونحى كل طرف إلى اتجاه وتبعهم من جاء بعدهم، إلا أن الجيل الجديد يرى ضرورة إبقاء المصطلح كما هو، ولم يعد ذلك ضعفاً من اللغة، فقد عرفت اللغة العربية ببحرها الواسع الذي لم يعرف بغرفة واحدة بل ماؤها متجدد وبقاؤها أصلب عوداً من فنائها، وهذا الأمر لم يك تعصباً بقدر ما هو حقيقة واقعة، ذلك لأن الذي أودعها في محكم آياته البينات لم يك له صفة الفناء – تعالى الله عن ذلك علواً كبيرا - فحفظ الذكر المبين من كل جاحد متكبر، هذا الحفظ الإلهي- بل لنقل إن جاز لنا العناية الإلهية - حفظ اللغة العربية ككيان قائم بأصوله الحقيقية لأنه أنزل بلسان عربي مبين، وهو غايتنا الأساسية.

والسؤال الذي بقي يحير وجهات النظر أن تنحو بالمنحى تجاه أساتذتها أم تتحرك جملة وتفصيلاً إلى ما سلكته باقي العلوم في بقاء الاسم أو المصطلح كما هو معلوم أننا غير بعيدين عن العلوم الأخرى، لكننا مع ذلك نرتبط باللغة التي هي أصل في التقييم وجوهر في التصنيف، بحكم أنها موردٌ خصبٌ لطلبة العلوم الأخرى، كونها المنبعَ الحقيقي للثروة الفكرية المتغيرة، وعليها تتكئُ في تعريب ما أبهم عليهم من غموض.

لهذا يصاب بالدهشة والاستغراب كل من يطرق باب العربية ليجدها في متناول المصطلحات الاجنبية حين يكون المصطلح خاص بها فماذا يفعل هو بمن جاء يطلب منها أن يرى النور على بساطها الفسيح فجاء بمجموعة من المصطلحات التي يدرسها في تخصصه عله يجد ضالته، ويفاجأ بمصطلحات لغوية لتخصص يهتم بواقع العربية بقيت كما هي دون تغيير أو عولجت وفقاً لرؤية من استقى العلم من بيئته التي شرعت في تصنيفه دون أن يرمز لذلك ببنت شفه بأن يتحدث عن العربية البحر الذي لا ينضب أبداً، ومن المؤكد أن لكل منهما حجته، ولكل منها منبعه الفكري ، رضي بما قرت به عينه من حكم الخطاب في تفصيل رؤيته تجاه كل مصطلح يرد بين علماء الغرب دون أن يطرق له من باب التعريب أمر .

رغم التطور الحقيقي الذي بذله العلماء في علم اللغة إلا أنهم لم يخرجوا عن إطار السياق العام الذي رسمه علماء الغرب في تأطير هذا العلم ، ورغم أن اللغة العربية ليس لها علاقة باللغة اللاتينية القديمة إذ أن التركيب اللغوي في كلا اللغتين له نظامه وأساليبه ، وقد بقي استقاء المصطلح ممن وضعوا فنون هذا العلم وفندوه عن باقي العلوم الأخرى أمراً جوهرياً وإن اختلفوا في الابقاء على تسميته مكتوباً وفق نطقه بتلك اللغة ، أو تعريبه ، مع بقاء التسمية باللغة الانجليزية أو الفرنسية نجده مكتوباً بتلك اللغة .

ولو أمعنا النظر إلى ما صنعه الأوائل نرى أن العربية حوت طائفة كبيرة من التراكيب والعبارات، أشار إلى بعضها عرضاً بعض مؤلفي كتب اللغة والأدب والتصانيف المعجمية أمثال ابن السكيت وابن قتيبة وابن منظور وأبو علي الغالي وغيرهم ، وكانت هذه الجمل والعبارات مدار بحث

عدد من الدارسين والبلاغين العرب أمثال: قدامة بن جعفر وأبي هلال العسكري والزمخشري وعبد القاهر الجرجاني، ويمكن أن تعدّ دراسة البلاغيين في هذا الموضوع والمصنفات التي أشارت على التراكيب والعبارات الاصطلاحية أو تخصصت بجميعها مع ما ورد منها في القرآن الكريم والحديث الشريف ودواوين الشعر من أهم المصادر التي يعتمد عليها عند التأليف والإخراج على هذا النحو من التصنيف المعجمي ، وأن الذي يدرس هذه التراكيب والعبارات، ويذهب إلى تحليلها من خلال ما تم جمعه يلاحظ اتصافها إلى جانب طبيعتها المجازية بجملة من الخصائص، بالإضافة إلى ذلك فإن القارئ وبعد إمعانه النظر في محتويات أي كتاب يجد الجمع والترتيب وطريقة التأليف والتوثيق نوعين من هذه الجمل والعبارات المولدة في العصر القديم، والثاني يضم الجمل والعبارات الاصطلاحية المولدة حديثاً .

وطريقة التأليف في المعاجم تتلخص في ترتيب هذه الجمل والعبارات على حروف المعجم وفقاً للحروف الثلاثة الأولى من الكلمة في كل تعبير ليسهل الوصول إليها ، وتوثيق كل تعبير مشفوعاً بالشواهد التاريخية والأمثلة المأخوذة من القرآن الكريم والحديث الشريف ودواوين الشعراء وكتابات البلغاء باسم قائله إن أمكن والمناسبة التي قيل فيها أو القصة التي انضوت تحته، لرسم صورة تعبيرية عن حياة السلف، مع الإشارة من ثم إلى الاختلاف في شرح بعض التعابير ورواية قصتها من شارح إلى آخر ومن راوٍ إلى غيره.

فليس غريبا أن تشمل أزمة المصطلح كل الجوانب المرتبطة بالدرس اللساني ، وما يزيد في غرابة الوضع هو أننا كنا في الريادة من حيث صناعة المعاجم , ففي القرن الثالث الهجري سبقنا العالم في مجال صناعته بفضل جهود الخليل في كتابه " العين " ، وكنا أيضا أول من خرج إلى الفيافي والقفار لجميع الألفاظ واللهجات القحة من أفواه أهلها من منطلق ارتباط اللغة بواقعها، وكنا أيضا من رواد المعاجم المختصة من خلال ابن سيده في معجمه "المخصص" و"فقه اللغة" للثعالبي وغيرها من كتب التراث اللغوي، فبالإضافة إلى كل هذا، كنا السباقين أيضا إلى المعجمة الإصلاحية بفضل معجم "التنوير في الاصطلاحات الطبية" لابن نوح في القرن الرابع الهجري، وهو هدف يسعى إليه اليوم المختصون في عالم الطب لمعرفة المعنى الاصطلاحي للمفردات التي يتلقونها في دراستهم، وغني عن التعريف فنحن أمة محمدية مسلمة اهتمت اكثر ما اهتمت به طوال تاريخها علم الفقه باعتباره جزء من الدين فنبغت به وألفت المجلدات تجاهه فكان حري بها ان تتربع على عرش الأسس الدقيقة والمنهجية التي اتحدت من أجل وضع المصطلح من خلال علم أصول الفقه الذي حدد للمصطلح غاياته ومصادره وطرق استنباطه وموارد دلالته وكيفية إعمال الفكر والبحث العلمي فيه [26].

لكن عندما نمعن هذا الإرث الثقافي الكبير ونحاول أن نجد فيه ما يشفي اولي الألباب والعقول نرى أنه انبثق أساساً من جهود فردية آثرت بناء معاجم عربية تحفظ اللغة العربية من الشتات، وتتنوع في أساليبها من حيث البحث عن الكلمة ولنقل إن جاز لنا المنهج فالمعجم الوسيط يختلف في بحثه أو منهجه عن لسان العرب مثلاً، ومثله يقال عند الحديث عن كتاب العين، وهذا التنوع أثرى الملكة المعجمية عند مستعمليه، دون أن يكون هناك تجاوزا لما هو خارج اللغة، فأين موقعنا من السلف، وظروفنا المتاحة الآن أفضل ومواردنا خصبة، والمعاني متعددة، وسبل الوصول إلى المعرفة في متناول الجميع التقليدية والتقنية، لنجد أنفسنا أمام مجامع لغوية بالاسم، قد انفصلت عن جماعتها وتوزعت جهودها على القيل والقال، لنختم على ذلك بوعد اتحاد المجامع العربية الذي مازال سرابا على الطريق، في الوقت الذي أصبحت الضرورة الملحة إلى التكتل وتوحيد جهود المؤسسات والمجامع من أجل القبض على المصطلح الواحد وتقويته وتوحيد المنهجية التي بموجبها نستطيع أن نبتكر مصطلحات تواكب تطور الدرس اللساني الحديث، ففي المصطلح الذي يجب فيه أن نتصالح نجد أنفسنا نتصارع، وأصبحنا نعيش عصبية مصطلحية شبيهة بالعصبية القبلية، فهذا مصطلح مغربي، والأخر شامي، والآخر خليجي، فأصابنا الارتباك في توحيد المصطلح وتوليده، وعجزت أدواتنا تماما عن مواجهة ظاهرة "الانفجار المصطلحي" [27].

---

26 - نبيل علي و نادية حجازي(2005): فجوة اللغة ، رؤية معلوماتية ، ضمن عالم المعرفة ، الكويت.
27 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات(1989) ، تونس .

وقد عد د/ عبدالكبير الحسني دراسة المصطلح موضوعاً جوهرياً داخل الحقل اللساني، بحكم المكانة الهامة التي يحتلها في بناء شبكة من العلائق التواصلية بين كل المكونات التي تنشغل بتطوير الدرس اللساني الحديث، وكذلك التنوع الذي يطبع المستويات، والطرق التي تعمل على بنائه داخل قوالب نحوية مختلفة (تركيبية، وصرفية، وصوتية، ودلالية) ، وذلك عندما تطرق إلى إشكالية المصطلح اللساني الحديث [28].

ويرجع مصطلح علم اللغة العام إلى المحاضرات التي ألقاها اللغوي السويسري دي سوسير، حيث حاول دى سوسير أن يتناول طبيعة اللغة ووظيفتها ، فتناول علم اللغة الوصفي، ثم علم اللغة التاريخي، ثم علم اللغة الجغرافي ، ثم بعض القضايا التي تربط اللغة بالعلوم الإنسانية، وتتابعت مؤلفات كثيرة بعد ذلك تناولت نظرية اللغة ومناهج التحليل اللغوي ، وفي مقدمة هذه الكتب ما كتبه بلومفيد Bloomfield وجليسون Gleason، وهوكيت Hockett ومارتينية Martinet وياكوبسون Jakobson وتشومسكي Chomsky وروبينز Robins وليونز Lyons ، وهذه الكتب تصدر عن فكرة أساسية هي أن اللغة ظاهرة إنسانية عامة يشترك فيها كل البشر، وتتألف اللغة من أصوات تصدر من أعضاء النطق وهي مشتركة أيضاً بين كل البشر، ثم تتألف هذه الأصوات في أنساق مختلفة لتكون الكلمات، ثم تتألف الكلمات في عدة أنساق لتكون الجمل، وهدف علم اللغة العام أن يطور النظرية العامة للغة والوسائل الدقيقة لتحليل الأصوات والكلمات والجمل والدلالة، ويهتم علم اللغة العام أيضاً ببيان العلاقة بين علم اللغة والعلوم الإنسانية الأخرى[29].

ولا يختلف اثنان أن معنى الكلمة يختلف معناها فيما لو كانت موجودة في السياق ومن المعلوم أيضاً أن لكل لغة مجموعة تراكيب وعبارات اصطلح الناس على استعمال كل لفظ في معان خاصة ومناسبات معينة، وهو ما يسميه الغربيون "الجمل والعبارات الاصطلاحية" وتشمل كل جملة تتجاوز فيها الكلمات معانيها الأصلية الدالة عليها في اللغة وهي منعزلة عن سياقها أو استعمالها في تراكيب إلى معان أخرى تكتسبها من طريق التركيب أو الاستعمال، وهو ما يعرف في الإنجليزية بالتعبير السياقي، أي الألفاظ المركبة التي يتوقف معناها على سياق تركيبها، وفي النهاية تؤدي إلى دلالة تختلف عما يقتضيه ظاهر التركيب إلى معنى آخر بلاغي اصطلاحي يتحصل بطريق المجاز بأسلوب التعبير الكنائي، وهو ما يشير إليه المؤلف في كتابه بقوله "العبارة الاصطلاحية".

ويظهر الأمر أكثر تحديا عند استخدام رموز كتابة لغة ما لكتابة الأصوات اللغوية لجميع اللغات البشرية ، لذا تدخل المتخصصون لوضع رموز تغطي كافة اللغات البشرية بحيث يمكن استخدامها لكتابة أية عبارة أو كلمة صادرة من متحدث بأية لغة كانت ، فظهرت الألفبائية الصوتية الدولية International Phonetic Alphabet في عام ١٨٨٦ م [30] ، ومن أهداف هذه الرموز تمكين IPA المعروفة اختصارا بالمتخصصين في مجال اللسانيات والصوتيات من تدوين الأصوات اللغوية بحيث يمكن قراءتها من قبل العارفين بهذه الرموز لتحليل الكلام فونولوجياً وصرفياً ونحوياً ودراسة العلاقة بين اللغات والتغييرات التي طرأت عليها عبر السنين، واستخدامها في نظم النطق والتعرف الآلي على الكلام .

وفي عصر الحاسوب فإن المصطلح اللساني يمتلك سمات لغوية تجعله منسجماً ومعطياتها، لكن بالنظر إلى الناحية التي تضطلع بالطبيعة المعقدة التي تجعل إيجاد مصطلح موحد بصفاته الدقيقة أمر في غاية الأهمية، فتتشعب إلى صنفين:

- أحدهما معاينة ما يعد في المصطلح ملازماً ومنسجماً للنسق اللغوي العربي.
- والثاني بالدور الذي يناط بالنحو (النظام الحاسوبي) في تحديد السمات الكلية التي تعمل على خلق التمايز، اعتباراً لمسألة توظيف المصطلح داخل الحقل اللساني،

---

28 - د/ عبدالكبير الحسني ، إشكالية المصطلح اللساني الحديث ، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط ، شبكة النبأ المعلوماتية - السبت 19 نيسان 2008 ، 12 ربيع الثاني 1429هـ .
29 - د/ رمضان عبدالتواب ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، ط3 ، القاهرة ، 1985م ، ص26-27 .
30 - Hawkins, Peter. Introduction Phonology, Routledge, London.1984.

والقيود التي يجب أن تتوفر لكي يتحقق الانسجام اللغوي بين المصطلح اللساني ومقتضيات النسق اللغوي العربي.

اتسعت المناهج اللسانية في العصر الحديث، ولاسيما بعد ظهور محاضرات دي سوسير، وقد كان كل منهج منها ينظر إلى اللغة من زاوية نظر جديدة ، تنبع من اختلاف الرؤية ومحاور الاهتمام أو مدى التأثر بالعلوم الإنسانية القريبة والفاعلة والتي تعمل أحيانا في توجيه الدراسات اللغوية إلى مواطن يراها غير مدروسة سابقاً في محاولة لإضافة الجديد في ميدان الدرس الألسني وتوسيع آفاقه العلمية.

وقد فرق دي سوسير لقد ميز اللغوي السويسري دى سوسير de Saussure بين ثلاثة مصطلحات أساسية في نظرية اللغة ، وهذه المصطلحات هي:

1) ما يمكن أن يسمى باللسان La Langue (Langue)، ويقصد به أنواع الأنظمة وأنماط الأبنية، التي تعود إليها منطوقات اللغة، أو هو بعبارة أخرى: نظام من المواضعات والإشارات، التي يشترك فيها جميع أفراد مجتمع لغوي معين، وتتيح لهم ثمة الاتصال اللغوي فيما بينهم، أي اللسان الواحد مثل اللسان العربي أو الفرنسي أو الإنجليزي إلى آخره.

2) وما يمكن أن يسمى بالكلام La Parole، (parole)، فهو كلام الفرد، أو المنطوقات الفعلية نفسها[31]، ويتصف اللسان بأنه اجتماعي، وجوهري، ومجرد، ومستقل عن الفرد، بعكس الكلام الذي يتوقف على الإرادة والذكاء عند الفرد، ليصبح علماً قائماً بذاته [32]، أي الكلام أو الاستخدام الفردي للسان الواحد عند الفرد.

3) (langage) اللغة أي الظاهرة الاجتماعية عند الإنسان بصفة عامة.

ويرى د/ محمود فهمي حجازي أن لهذا التميز أهمية في البحث اللغوي المعاصر، فالبحث اللغوي يتجاوز الاستخدام الفردي للغة إلى ظاهرة اللغة في أبعادها العامة المشتركة عند أفراد الجماعة اللغوية فالإنسان الواحد مهما أوتي من المهارة اللغوية والقدرة اللسانية والتنويع في أسلوب الكتابة لا يستخدم كل المعجم التي تعرفه لغته ولا يفيد من كل إمكانات البنية اللغوية المتاحة له عندما يتحدث أو يكتب اللغة [33].

كما بين دي سوسير أن كل لسان ينبغي أن يتم تصويره ووصفه على أنه نظام من العناصر المترابطة ، على المستويات الدلالية والنحوية والصوتية ، لا على أنه تراكم من كيانات قائمة بذاتها ، وقد عبر عن نظريته تلك بقوله: " إن اللسان شكل لا مادة " ، وعلى هذا المدخل البنيوي للغة ، يقوم صرح علم اللغة المعاصرة بأسره، وهو الذي يسوغ دعوى دى سسير باستقلال علم اللغة ، ليصبح علماً قائماً بذاته.

وممن تأثر بنظرية دى سوسير : العالم فرانز بوب الذي كان مهتماً – وهو من علماء الأنثروبولوجيا – بالوصف المفصل للفنولوجيا، أي النظام الصوتي في لغة من اللغات ، ثم ينتقل بالتالي إلى وصف المورفولوجيا أو النظام الصرفي فيها في مستوى الكلمة والعبارة ، وجاء بعده تلميذه إدوارد سابير الذي كان يؤمن بضرورة وصف كل لغة ، وفقاً لأحوالها الخاصة ، لكنه لم يكن مؤمناً بالفئات أو الوحدات اللغوية المتواضع عليها كأجزاء الكلام ، بل كان يرى أن الوحدات الأساسية ، كالاسم والفعل، والعمليات النحوية الأساسية ، كترتيب الكلمات ، هي أمور قائمة في جميع اللغات التي يحتمل أن تكون لها عناصر كلية مشتركة ، وذلك في المستويات الأساسية الكبيرة التي تقوم عليها اللغات.

وجاء بعده بلومفيلد – من أتباع المدرسة السيكولوجية السلوكية - الذي أسهم في تطوير المدرسة اللغوية البنيوية، وتوضيح قوانينها ، فوضع مناهجها الأساسية المبنية على أنها مؤلفة من طبقات من مكونات الجملة ، بعضها أكبر من بعض، إلى أن يتم تحليلها إلى عناصرها الأولية من الكلمات والمورفيمات.

---

31 - De Saussure, Course 9-15

32 - R.H. Robins, A Short history of Linguistics, London 1976, 200-201

33 - د/محمود فهمي حجازي ، مدخل إلى علم اللغة ، ص11-12

وعلى رأس علماء المدرسة التحويلية التوليدية في دراسة اللغة : هاريس وتلميذه تشومسكي. وقد كان لهما أكبر الأثر في نشوء النحو التوليدي والتحويلي، أما التوليدي فهو علم يرى أن في وسع أي لغة أن تنتج ذلك العدد اللانهائي، من الجمل التي ترد بالفعل في اللغة، وأما التحويلي فهو العلم الذي يدرس العلاقات القائمة بين مختلف عناصر الجملة، وكذلك العلاقات بين الجمل الممكنة في لغة ما [34].

ثم جاءت مدرسة القوالب التي تعني أن التحليل اللغوي ، يعني طائفة من الإجراءات لوصف اللغة، وقام بتطويرها كينيث پايك واستخدمها معهد summer اللغويات [35].

على هذا الأساس انشغلت العديد من المجامع اللغوية والمؤسسات المسؤولة على تعريب المصطلحات اللسانية بالنظر إلى أهمية دراسة إشكالية المصطلح اللساني في صيغته الحديثة واستخدامه في الدرس اللساني، مشيرين أنها نتاج علاقة تفاعلية (تواصلية) مع ما ينتجه الآخر في نفس المجال، وخصوصا أن الدراسات اللغوية المقارنة تؤكد أن مسايرة الركب اللغوي تتطلب ضبط دقيق للمصطلحات حتى يحسن التعامل معها وتوظيفها بما يلزم من الحمولات الفكرية والثقافية المناسبة، ومن جهة أخرى هي نتاج حركتي التعريب والترجمة اللذان كان لهما بعض الآثار السلبية على فكرنا ولغتنا، من منطلق أن عملية التثاقف كان لها بالغ الأثر في ذلك، لأنها أنتجت اتجاهاً جديداً في معالجة الدرس اللساني الذي ابتعد يوماً عن يوم عن أصول وقواعد اللغة العربية ليرتبط بلغة الثقافة المهيمنة، لذلك اتسم الدرس اللساني بالغموض في التعبير عن ذاته بمفاهيم ومصطلحات يحكمها التفرد والاضطراب، وفي غياب مؤسسات عربية مراقبة وموحدة لعملية التعريب والترجمة، سادت مجموعة من المصطلحات المتضاربة وغير المتقنة، بل لم تكلف صاحبها سوى عملية استنساخيه، فباتت، بموجب هذا، اللغة العربية تحت رحمة المترجمين، فترجم المصطلح الواحد بعشرات الأشكال حتى اختلفت ترجمة وتعريب المصطلح الواحد من بلد إلى آخر، بل حتى داخل البلد الواحد نفسه إذ نجده تباينا في المصطلحات من مؤسسة لأخرى [36].

1 - إشكالية العلاقة بين المفهوم (concept) والمصطلح (terme) و الاصطلاح (terminologie):

هناك تساؤلات كثيرة تتعلق بالعامل الحاسم في كشف حدود التمايز بين هذه المستويات على الرغم من أن البؤرة الأساسية في هذا البحث هي المصطلح اللساني الحديث، فإنه من الأهمية بمكان أن ندرك الحدود بينه وبين باقي المكونات الأخرى، حتى يكون لدينا الاستعداد المنهجي الواضح للدخول في المناقشات العامة حول الموضوع.

فعملية رصد حدود التمايز بينها لا تكمن فقط في الكشف عن الاختلاف، بل النظر في مقدار تطويع اللغة العربية لها، ومدى استخدامها في الدراسات اللسانية من أجل رسم إطار واضح لممارسة منهجية تنبني على تحديد دقيق للبنية الداخلية، عبر مسار توليدي يحدد الحمولة الدلالية لكل مجال على حدة، وضبط القالب الحاسوبي الذي يعمل على تنظيم اختصاصاتها، فوجود هذه القيود يوازن بين كبس البيانات والمؤشرات الخاصة وبين الغاية من الاستخدام الفعال لها. لذلك كان من المنطقي استدعاء آليات اشتغال من النسق اللساني للغة العربية من تركيب ، ومعجم في بناء النسق الدلالي الذي يحدد التمايز.

وظف المفهوم (concept) في اللغة العربية باعتباره مادة تحيل على تصور أو فكر. في حين نجد أن المصطلح(terme) هو لفظ يشتغل على مادة الفكر ، ثم إن الإطار الذي يعمل على تحديد التمايز ينبني على أن المصطلح يختلف بحسب خصائصه من عشيرة لغوية (مجتمع لغوي) إلى أخرى، وهو أمر معكوس بالنسبة للمفهوم الذي يطبعه الاتفاق لأنه يحمل فكرة عن شيء ويتم التعبير عنها باصطلاح محدد، من هذه الزاوية نجد أن المفهوم والاصطلاح يتقاطعان في خاصية الاتفاق، اعتباراً أن الإطار المرجعي الذي ينظم هذه المادة يتحدث عن الاتفاق والتوافق واصطلح القوم:

---

34 - د/رمضان عبد التواب ، المدخل إلى علم اللغة ، ص188

Robins, General Linguistics,(An introductory survey) London 1976, 287 -9

36 - د/ عبدالكبير الحسني ، إشكالية المصطلح اللساني الحديث ، - السبت 19 نيسان 2008 .

تصالحوا، بمعنى (وقع بينهم صلح) فالتاء بمعنى التشارك والاشتراك، ومعنى التفاعل الالتحام والانسجام واضح كل منهما مطواعاً للآخر من المطاوعة، والجدير بالذكر أن ما ورد عند القدماء هو لفظ الاصطلاح ولم يرد عنهم لفظ المصطلح[37]. بناء على هذه الخصوصيات ندرك أن لفظ الاصطلاح يضم المفهوم باعتباره مادة موضوعية مستقلة.

في ضوء ما سبق يتضح أن المفهوم (concept) غير مصطلح (terme) فالأول يتجه إلى على فكرة ما، يحكمها المتغير وعدم الاستقرار (+ متغير) ، في حين أن التالي يميل إلى بناء يحكمه الاتفاق بحكم موضوع الاختصاص (- متغير) أما الاصطلاح فيتجه على المادة (الآلة) التي تقود إلى إيجاد المصطلح عبر تدخل الوسائط و الآليات التي تستدعيها مقتضيات ومتطلبات النسق التركيبي للغة العربية.

إن هذا التحديد الدقيق هو الذي يجعل من الممكن لنا أن نعلو، ليس فقط على رسم حدود اشتغال كل واحدة من المفردات، بل أيضا على ضبط المنهج الذي يجعل مجال اشتغال الاصطلاح المصطلح والمفهوم واحد. وهو الأمر الذي تنفيه كل الأعراف النظرية والمنهجية في أي بحث. بل إن الأمر يتضح بجلاء حينما ننظر في أي مادة في المعاجم العربية القديمة، نورد مثلاً : لسان العرب لابن منظور عندما تطرق إلى فعل فهم عرفه :الفهم: المعرفة بالشيء: عقله وعرفه...وأفهمه الأمر وفهمه إياه جعله يفهمه[38]. وهذا أمر لا يثير السامع خصوصاً أن ابن منظور اشترط في عملية الفهم إدراك الشيء والإحاطة والعلم به، أي أن المتلقي أخذ فكرة، أو تصوراً عما يود المتحدث إبلاغه به.

وهذا ما يفسر في نظرنا أن (concept) باعتباره لفظاً أجنبياً يقابل المفهوم، والتصور، والفكرة، وبالتالي نجد أن المفهوم والتصور والفكرة وجهان لعملة واحدة لا يستغني أحدهما عن الآخر عن طريق بناء صيرورة معرفية تجمع بينهم.

إلى جانب المفهوم، نورد الآن بعض التحديدات للمادة التي حاولت أن تقارب بين الاصطلاح والمصطلح، فالشيخ المناوي يعرف الاصطلاح بقوله :"اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ينقل عن موضعه الأول" [39]. أما المصطلح بمعناه الحديث "علم مشترك بين اللغة والمنطق وعلم الوجود وعلم المعرفة أو المعلوماتية وحقوق التخصص العلمي والأدبي والفني، وعلى تعريفه بإيجاز بأنه العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها"[40].

2- وضعية المصطلح اللساني الحديث:

من خلال المصطلحات السابقة وما تبين بين المصطلح والاصطلاح والمفهوم فإن اللغة العربية بحاجة إلى رسم مسار جديد يعمل على ضبط قواعدها وأساليب اشتغالها حتى تتمكن من وضع تخطيط لوجهات نظر خاصة ترتبط بضبط سوء الفهم الرئيسي الذي يكمن في الاعتقاد بين هذه المفاهيم أن الاصطلاح والمصطلح واحد، وأن المصطلح والمفهوم لا تجرى بينهما مساحة واسعة تتضاعف هوتها حينما يدخلان بوابة الاشتغال والحوسبة، ومن هنا تتأسس العديد من الإشكالات التي نتنبأ بموجبها أننا نستطيع أن نجد وضعية مصطلحية يشوبها الاضطراب وعدم الاستقامة [41].

ولكي نعي ما نقول، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه ماذا يعني هذا الاختلاف؟ ، فلو نظرنا إلى المصطلح اللساني الحديث على أنه جزء من منظومة علم اللسانيات الذي يعمل على تفسير الظواهر اللغوية بصفة متطورة ومتوائمة مع الأبحاث الدولية، ولكي يكون له ذلك فلا بد أن يتماشى هذا التطور مع القضايا المعرفية التي تحدد طريقة التعريب مع إطلاق الحرية للباحث في كيفية تعامله مع الحواجز الثقافية والفكرية والعلمية، وبالتالي يقدم نموذجاً مستقى من واقع التجربة والخبرة العلمية

37 - د. عباس الصوري(1995): الرصيد المعجمي في اللغة العربية، الرباط .
38 - ابن منظور ، لسان العرب، ج12 ، دار الصادر ، بيروت ، لبنان .
39 - قيس خزعل جواد(1989):حول المفهوم و المصطلح في الفكر العربي ، رسالة الجهاد،ع81،ليبيا .
40 - الخياط، محمد هيثم (1995): نحو منهجية لوضع المصطلح العربي، حديث، الموسم الثقافي 12 لمجمع اللغة العربي.
41 - د/ عبدالكبير الحسني ، إشكالية المصطلح اللساني الحديث ، السبت 19 نيسان 2008 .

في مجال العلم الذي يبحث فيه، هذا إذا أردنا أن نعطي للباحث حرية التفكير والممارسة الصحيحة شريطة ألا يخرج من الإطار العام وإلا لما كان باحثاً ، أما أن يسخر الباحث طاقاته وجهده في أمر الترديد لما جاء دون أن يكون له أفق أرحب يستطيع منه الولوج إلى زاوية جديدة تنحو بالفكر إلى ما توصل إليه هو لا غيره وبالتالي يعطي الجيل القادم نافذة جديدة يطل عليها للعالم الآخر، وبالتالي لا يتوقف العمل فالكل مكمل للآخر .

ولا بد علينا من الاعتقاد سلفاً أن قراءة اللاحقين للسابقين لا يضير من الأمر شيء ، وإنما لأخذ الفكرة واستقاء المعلومة ، وعلى هذا النهج يوافق أو يعارض ما توصل إليه أستاذه بواسطة منهج علمي معتمد ، ويسير على نفس المنوال ، فلا تكن النظرة ضيقة بمعنى أن لا أحد معصوم من الخطأ إنما هو واقع وعلينا ممارسة ما يجب تصحيحه ، وعلينا أيضاً أن نضع نصب أعيننا أن الحقيقة مستمرة، وهي عملية صحيحة ، كما يحلو للبعض أن يسميها، كالقاضي الذي يحكم بين المتخاصمين، والمؤسف أن فهم هذه العلائق المقارنة لم يكن كما نتصور، فحملت اللسانيات على عاتقها كل دوافع التشتت الاصطلاحي بين كل المؤسسات المعنية بضبط المصطلح، وبين المجهودات الفردية التي اجتهدت في وضع بعض المصطلحات دون تنسيق جماعي ولا تكتل مجامعي، مما انعكس سلبا على فهم وإدراك الدرس اللساني الحديث وخلق حاجز تواصلي بين مصطلحاته.

يعزى الاضطراب في وضعية المصطلح أحياناً إلى الطريقة المتبعة من طرف مجموعة من المؤسسات أو المجامع التي تضطلع بصياغة المصطلح، فالكلمة أو اللفظة تصاغ بناءً على ترجمة المعنى، أو بناء على التعريف ، أو بناء على نقل اللفظة الأجنبية إلى اللغة العربية مع إخضاعها للصوت والنطق العربي أو العكس ، أليس كذلك ؟ .

إلى جانب هذا، نجد من يعتمد على آليات مؤسسة مثل النحت، أو الافتراض، أو التوليد، أو الاشتقاق، وهناك بعض الدارسين من يعود إلى النبش في الموروث العربي القديم قصد العمل على بعثه وإحيائه، والبحث فيه كما يمكن أن يستوعب الحديث، والأدهى من ذلك أن النزعة الضيقة والخلفيات المعرفية التي ينطلق منها واضعوا المصطلح أثرت بشكل سلبي على وضعية المصطلح اللساني.

وغني عن التعريف إلى أن اختلاف التصورات والاتجاهات اللسانية كان عاملاً وراء ظهور مصطلحات لسانية مترامية الأطراف وغير محددة التوجه بالنسبة للمشتغل غير المتخصص، فكانت بعض الاقتراحات التي دعت إلى وضع مصطلح لساني يعتمد عليه الطالب في مجال بحثه مع ضرورة ألا ننسى الخلفية المعرفية التي تحكم توجهاته.

وعلى هذا الأساس، فلا مناص من التأكيد أنه لا يوجد أي اتفاق حول المصطلحات اللسانية الحديثة التي يتم تداولها الآن في الدرس اللساني، وبالتالي الدعوة إلى أن تكون المصطلحات عاملاً مساعداً على وحدتنا، أصبحت هاجساً وعائقاً أمام تطويرنا ثقافياً، ولغوياً، و فكرياً، وبالتالي نتغلب على أي فجوة مصطلحية داخلية لكن اهتمامنا أصبح ينصب على تكريس وضعية التفرقة والاضطراب المصطلحي في علاقته بما هو وارد إلينا دون عناء.

الشيء الذي انعكس على معظم اللسانيين الذين لم يسلكوا طريقاً واحداً في تعريب المصطلح، ولم يتفقوا على قاعدة واحدة تساعدهم على مقابلة المصطلح باللفظ العربي.

إن هذه الوضعية التي يعيشها المصطلح اللساني الحديث تعكس بجلاء الارتباك الكبير فيما يخص عملية إحيائه وبوتقته، ولعل التشتت الحاصل في مواقف بعض اللغويين المختصين وبعض المؤسسات والمجامع تساهم بشكل كبير في تأخير الاستفادة من الفضاء اللغوي الأجنبي، وتعطيل الممارسة اللسانية بمصطلحات وظيفية ومحلية نابعة من صميم لغتنا. فالأكيد أن هذا التشتت والعجز لا يمكن أن نرده إلى اللغة وإلى نسقها بل أصبح كل واحد منا يدرك أن العربية قادرة أن تولد ما لا يعد ولا يحصى من المصطلحات لو نحن أحسنا التعامل معها، وأحسنا مغازلتها بما يجب من الدقة والاجتهاد، ولا حاجة في القول إن اللغة تبقى قوية و كبيرة بأهلها، وتصغر بصغرهم .

ومن ثم فإن أحادية التصور وأحادية الدلالة شيئان مختلفان تمام الاختلاف والحال أن المناداة بضرورة تخصيص مقابل واحد لكل مصطلح الشيء الذي قد يعني المناداة بتعطيل مبدأ تعدد المصطلحات في اللغة مثلما يذهب إلى ذلك عبد القادر الفاسي الفهري عندما يقول معترضاً على مبدأ

من مبادئ توحيد المصطلح مفاده ضرورة وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد.

3 - إشكالات المصطلح اللساني الحديث

تتأسس قوة أي لغة بالحوسبة الدقيقة، والاستيعاب الشامل لمختلف التغيرات المستمرة في المعطيات اللسانية الحديثة، والصمود أمام كل تلك التحديات التي يفرضها الواقع الثقافي والحضاري المتقهقر لمجتمعنا اللغوي، أو المنافسة التي تفرض وجودها مع اللغات الأخرى خصوصا في مجال التعليم إذ ينظر إلى اللغة العربية من موقع الضعف في غالب الأحيان في مقابل ذلك ينظر إلى اللغات الأجنبية على أساس أنها لغة الفكر و التقدم و الرقي الفكري، الشيء الذي ينعكس سلباً على التعليم و على جهود حركات التعريب و الترجمة، حيث ينقاد المغلوبون إلى تقبل الغالب، أو أن الغالب يفرض لغته وثقافته على المغلوبين، والحقيقة أن اللغة العربية هي اللغة الوحيدة التي أثبتت قدرتها على الصمود بسبب جملة كبيرة من المعطيات والخصوصيات الموضوعية.

لكن، ما يشغل كل مهتم بالمصطلحات اللسانية الحديثة، ونحن نتحدث عن القدرات والإمكانات التي تتيحها اللغة العربية لمستعمليها، أن نتخلص من كل هذه الغنائيات والنرجسيات التنظيرية والزعامات الواهية، ونقف عند حدود الواقع والمعطى، وننظر من الثقب الضيق الذي أصبحت عليه حال اللغة العربية، ولنهتم بالقضايا الحقيقية التي تتعلق أساساً بإشكال المصطلح اللساني، حيث نواجه بموجب ذلك المطالب اللغوية والتربوية والحضارية الملحة التي يحتاج إليها كل باحث، فأصبح من الضروري البحث في المصطلح و الكشف عن المعيقات التي تحول دون تطويره وتنويعه.

وعلى هذا الأساس، نشير إلى أن أهم الإشكالات التي يعاني منها المصطلح اللساني الحديث، هي:

أولاً: من البرنامج الاصطلاحي الذي يشرف على تمكين المصطلح وإبداعه. لنقف مع الفاسي الفهري في اعتباره أن أي برنامج اصطلاحي يواجه اليوم إشكالان أساسيان يتمثل الأول في توفير العدد الهائل من المصطلحات لمواكبة الحاجة الملحة إلى التعبير عن مفاهيم وتصورات جديدة بعبارات اصطلاحية يوازي عددها العبارات التي توفر في لغات الحضارات الأخرى [42].

ثانياً: يرتبط بأشكال التقريب والشفافية بين اللغة العامة المتداولة (المعجم العام) واللغة المختصة (المعجم المختص، أو الاصطلاحي) حتى لا يبتعد التواضع في الاصطلاح ويستغلق، وحتى يظل الذهاب والإياب بين المعجم العام والمعجم المختص قائماً وفاعلاً.

إن النظر إلى هذين الإشكالان يمكنان من فهم درجة التباين الحاصل اليوم في معالجة المصطلح ، فكلما اتسعت الهوة بين المعجم العام، باعتباره يشكل القاعدة العامة المتداولة، والمعجم المختص الذي يعتبر أحد الخصائص الذاتية التي تنشغل بإعطاء وفحص المادة المعجمية في مجال اشتغالها، كلما كان هناك خلط وارتباك وابتعاد عن الفحص الدقيق للمادة المعجمية ، هذا التباعد يزكي العجز عن الإحاطة الشاملة بالمصطلح قبل تحوله إلى اللغة العامة ، لذلك نعتقد أن آلة الاصطلاح يجب أن تبقى معطلة إلى أن يختمر المصطلح في لغته الأم وينمو ثم نعمل على نقله بكل أمانة إلى اللغة العربية تفاديا إلى بعض الانزلاقات المعرفية من قبيل استعمال "صوتيم" عوض "صوتية" للدلالة على فونيم (PHONEME)، واستعمال DISTRIBUTONNOLISME للإحالة على النظرية الاستغراقية، بدل الإحالة على التوزيعية، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من المصطلحات اللسانية الحديثة التي خرجت بشكل كبير عن المألوف.

حيث ذكر الدكتور كمال بشر في كتابه الأصوات العربية أن أحدهما: على الأقل يهتم بدراسة هذه الوحدات أو الفونيمات، هذا المنهج هو ما عرف فيما بعد بالفنولوجيا phonology ففي البداية هو فرع من البحث الصوتي خصص أساساً لدراسة الفونيمات ومشكلاتها، وذلك بالطبع لا يكون إلا في إطار لغة معينة، لارتباط الفونيمات بما تؤديه من وظائف لها علاقة بتحديد المعنى، وليس من المعقول أن ننظر في المعاني إلا في إطار لغة معينة 43.

---

42 - محمد حلمي هليل(2003) : التقييس المصطلحي في البلاد العربية ، مجلة اللسان العربي، المجلد 7 ، ع 145 .
43 - كمال محمد بشر ، علم اللغة العام – الأصوات اللغوية العربية ، القاهرة ، مكتبة الشباب ، ص32 .

وكان من أوائل من أدركوا الفرق بين الأصوات بوصفها وحدات وأنماطاً، وبوصفها أحداثاً نطقية واقعية، عالم اللهجات السويسري ج. ونتلر G.Winteler الذي استطاع أن يميز بين نوعين من المقابلات أو المعارضات الصوتية phonetic oppositions:

أحدهما: يستعمل في اللغة للتفريق بين المعاني والوظائف النحوية للكلمات.

وثانيهما: لا يفيد هذا الغرض الوظيفي44.

وقد علق الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه الصوت اللغوي على ذلك بقوله: أما في العربية فقد فضل الدكتور كمال بشر إبقاء المصطلح phonetics كما هو وعربه إلى (فوناتيك) ، ولم يقبل ترجمته إلى "علم الأصوات " حتى يكون التقابل واضحاً بينه وبين "الفونولوجي" كما لم يقبل ترجمته إلى "علم الأصوات العام " لأن هذه الصيغة تناسب المصطلح الإنجليزي general phonetics وليس مجرد phonetics 45.

أما المصطلح phonology فقد قبل تعريبه إلى "فنولوجيا" أو ترجمته إلى "علم الأصوات التنظيمي " ، أو "علم وظائف الأصوات"46.

هذا هو موضوع جزء هام من الدراسات الصوتية يعرف بالصوتيات الوظيفية التي تعتمد على الحقائق تتوصل إليها الأقسام الأخرى من الدراسة الصوتية الفيزيائية والفيزيولوجية.

يكثر تردد المصطلحات في مجال الدراسات الصوتية، ومع ذلك ليس هناك اتفاق لدى اللغويين على مفاهيمها، كما أنه لا يوجد اتفاق بين الصوتين العرب على مقابلاتها في اللغة العربية. أما المصطلحات الثلاثة الأولى (فونتكس – فونولوجي – فونيمكس) فتختلف الآراء فيها على النحو الآتي:

1) استعمل دي سوسير اللفظ phonetics للدلالة على الفرع من العلم التاريخي الذي يحلل الأحداث والتغيرات والتطورات عبر السنين، وعده من أجل ذلك جزءاً أساسياً من علم اللغة.

في حين حدد مجال الـ phonology بدراسة العملية الميكانيكية للنطق47 وعده من أجل ذلك علماً مساعداً لعلم اللغة 48.

2) أما مدرسة براغ اللغوية فتستعمل مصطلح phonology في عكس ما استعمله فيه دي سوسير، إذ تريد به "ذلك الفرع من علم اللغة الذي يعالج الظواهر الصوتية من ناحية وظيفتها اللغوية"، ولذلك نجد تروبرتسكوي يعتبر الفونولوجيا فرعاً من علم اللغة. أما الـ phonetics فقد أخرجه كل من تروبرتسكوي، وجاكوبسن من علم اللغة، واعتبراه علماً خالصاً من علوم الطبيعة يقدم يد المساعدة لعلم اللغة[49].

3) واستعمل علم اللغة الأمريكي والإنجليزي مصطلح phonology لعشرات السنين في معنى "تاريخ الأصوات"، ودراسة التغيرات والتحولات التي تحدث في أصوات اللغة نتيجة تطورها، وهو حينئذ يكون مرادفا لما يسمى historical phonetics أو diachronic phonetics أما المصطلح phonetics فقد استعمل في معنى العلم الذي يدرس ويحلل ويصنف الأصوات الكلامية من غير إشارة إلى تطورها التاريخي، وإنما فقط بالإشارة إلى كيفية إنتاجها وانتقاله واستقبالها [50].

وعلى هذا فالفرعان يعدان من صميم علم اللغة، وإن دخل الأول تحت فروع علم اللغة التاريخي والثاني تحت علم اللغة الوصفي.

---

44 - المرجع السابق ، ، ص32 .

45 - د/أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، القاهرة ، 1991 ، ص69 .

46 - المرجع السابق ، ص69 .

47 - من اللغويين من شرحه بأنه علم الأصوات الفسيولوجي وألكوستيكي العام
Malmberg, Bertil : phonetics, New y ork, 1963. p97

48 - **de Sausure Ferdinand : Course in General Linguistics, U.S.A. 1966, p33**

49 - د/أحمد مختار عمر ،دراسة الصوت اللغوي ، ص66 .

50 - المرجع السابق ، ص66

4) ومن اللغويين من رفض الفصل بين ما يسمى phonetics وما يسمى phonology لأن أبحاث كل منهما تعتمد على الأخرى ووضع الاثنين تحت المصطلح phonetics، أو تحت phonology[51].

5) ومن اللغويين من فضل اعتبار المصطلحين مترادفين، وميز الدراسة التاريخية من الدراسة الوصفية عن طريق إضافة كلمة تاريخي أو وصفي عقب أي من المصطلحين[52].

6) ومن أجل اللبس الذي يحدث وبخاصة حين استعمال كلمة "فونولوجي" ظهر المصطلح phonemicsبمعنى دراسة الأصوات المتميزة في اللغة، وبخاصة عند الأمريكيين كبديل للمصطلح phonology53..

7) وقد استعمل Martinet مصطلحاً آخر بدلاً من المصطلح phonemics، وهو phonematics ، كما استعمله Hjelmslev وعرفه بقوله "هو الذي يعالج الفونيمات على وجه الحصر باعتبارها تشكل عناصر اللغة. وقد حاول الفصل بصورة قاطعة بين مجالات كل من الـ phonology، والـ phonematics، والـ phonetics حين قال: "لا واحد من الفوناتيك ولا الفونولوجيا يدرس الفونيمات، كلاهما يجب أن ينظر إليه على أنه قواعد الاستعمال الفونيماتيكية". واستمر قائلاً: " إن الاستعمال الفونيماتيكي هو تحقيق الفونيم بالنطق، وهذا هو موضوع علم الأصوات إذا نظرنا إلى دراسة الصوت المتصلة بحركة الكلام وهو موضوع علم الفونولوجيا إذا نظرنا إلى دراسة الصوت المتصلة بنظام اللغة"54.

أما الآن فمعظم اللغويين يخصصون المصطلح (فونولوجي) للدراسة التي تصف وتصنف النظام الصوتي للغة معينة، وتعريف مارتينيت الذي يقول فيه: دراسة العناصر الصوتية للغة ما، يقترب من هذا المفهوم، وكذلك تعريف موريس الذي يقول فيه: أنه فرع علمي موضوعه أصوات الكلام كوحدات تركيبية للغة[55].

أما في العربية فأبقى د/كمال بشر مصطلح الفوناتيك دون تعريب إلى ما يسمى بعلم الأصوات ولم يقبل ترجمته، حتى يكون التقابل واضحاً بينه وبين الفونولوجي، بينما قبل تعريب مصطلح فونولوجيا إلى علم الأصوات التنظيمي[56].

ود/تمام حسان أطلق على فوناتيك الأصوات وعلى الـ فونولوجيا التشكيل الصوتي ووضعهما جنباً إلى جنب مع الحروف العربية [57]، في حين أطلق د/محمد الخولي المصطلحين علم الأصوات، والصوتيات في مقابل الفوناتيك، وأطلق المصطلحين علم الفونيمات وعلم الأصوات في مقابل الفونولوجيا، وقابل علم الفونيمات بالمصطلحين علم الأصوات الوظيفي، والصوتيات الوظيفية[58].

ومن أجل ضبط ذلك نعقد مقارنة بين بعض المصطلحات كما وردت في المعجم الموحد ومقابلاتها كما وردت عند الفاسي الفهري من قبيل: المصطلحات المقابل في المعجم الموحد المقابل عند الفاسي:

Agromamaticalite (عدم الاستقامة) لا نحوية

Complementizer (المعمول به) مصدري

Distribution complémentaire) التعاقب بالتنافي التوزيع التكامل

Morphème /meneme دالة نحوية صرفية

Signe linguistique علامة الدليل اللغوي العلامة اللغوية

Analyse morphologique تحليل إلى دوال التحليل الصرفي

Acceptabilité استحسان القابلية أو المقبولية

---

51 - ماريوباي ، أسس علم اللغة ، ترجمة د/أحمد مختار عمر ، طرابلس ، 1973 ، ص43 .
52 - ماريوباي ، أسس علم اللغة ، ، ص46-47 .
53 - د/أحمد مختار عمر ،دراسة الصوت اللغوي ، ص67
54 - د/أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص68
55 - المرجع السابق ، ص68
56 - د/كمال بشر ، ص29 -30 .
57 - د/تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، القاهرة ، 1954 ، ص99-106
58 - د/أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص70

Competence الملكة اللغوية القدرة
Crammaticalite السلامة النحوية اللغوية
Topicalisation التحديث أو الابتداء.

وهذا النوع من المصطلحات يطرح جديًّا عدة قضايا، على رأسها: طبيعة الترابط بين المعجم والمصطلح من جهة، وبين المصطلح وما يحيل إليه من مفاهيم من جهة أخرى. خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالحمولة الفكرية والثقافية التي يتحرك فيها هذا المصطلح. فالسياق الفكري والثقافي يعكس نوعية المفاهيم التي ينقلها المصطلح على مستوى الحياة التي يعيشها المستعملون له أفرادًا وجماعات، كما يعكس أيضًا نوعية العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الثقافي. لنأخذ آخر مصطلح موظف هنا Topicalisation، ونفترض أن أي متعلم أو باحث أراد أن يطلع عليه داخل درس لساني معين، فكيف له أن يجمع في الوقت نفسه، بين التحديث و الابتداء في النحو العربي، وبين التبئير في اللسانيات الحديثة، تم ما الغاية من هذا التعدد؟ وما مدى القرابة المعرفية التي تحدد عملية التحديد ؟ وبذلك نضيف متاعب جديدة للمتعلم والباحث العربي. ولا شك أن تعدد المتدخلين في المعجم واختلاف وجهات نظرهم ومستويات تكوينهم اللساني ساهم بشكل كبير في وجود نوع من عدم الوضوح في التعامل مع المقابل العربي.

إن مثل هذه الصياغة المصطلحية تتنافى والدقة المتوخاة من التحديد الدقيق للمصطلح اللساني الحديث، ونعتقد أن هذه المقابلات المقترحة تعكس عدم التنسيق بين اللساني اللغوي والمختص حتى يتم التحديد الدقيق لها، اعتبارا منا أنه لا يمكن أن نلتمس الموقف الموسوعي للمصطلح إلا من خلال شخصان اثنان، لغوي عارف بدقائق اللغة العربية ومختص يستطيع أن يحدد المضامين لتكتمل المعطيات الصرفية، والاشتقاقية، والدلالية للمصطلح.

كما يكشف هذا التضارب في المصطلحات الطابع الانفرادي الذي يبرز أن هناك زيغ للمعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، إذ يرجع ذلك أساسا إلى عدم النسقية في نقل المصطلح، فبعض المصطلحات سيارة التي تنتقل من مجال إلى مجال آخر دون أن تبدل من مدلولها، مثل "marque " التي تقابلها "السمة" تنتقل داخل الصواتة، والصرافة، والتركيب بنفس النسق، فنقول " marqué" بمعنى "الموسوم" و " marquage " " وسم "[59] وبالتالي فكلما زادت الهوة بين اللغة العامة والاصطلاح كلما كانت عملية التطور والتوليد مؤثرة في النسق الدقيق والأمثل الذي يحكم عملية التحديد.

إلى جانب هذه الإشكالية التي يعاني منها البرنامج الاصطلاحي، لم تسلك قاعدة توليد المصطلح طريقاً واحداً لمقابلة المصطلح اللساني باللفظ العربي، إذ لا يكفي أن تكون لدينا قائمة بالمصطلحات، لكن الأهم أن تكون لنا ضوابط نسقية في صوغ هذه المصطلحات بشكل يضمن نوعاً من الانسجام والدقة والمرونة في استخراج المقابل المناسب، اعتبارا أيضا إلى الجمود ظل يطبع آليات تكوين المصطلح فعلي الرغم من القاسم المشترك الذي تجتمع عليه كل المؤسسات والمجامع اللغوية العربية والمتجسد في أهمية التعريب، إلا أن هناك من ينتصر للترجمة على حساب التعريب، إذ لم نستغل هذه الرخصة كما يجب، علاوة إلى أن بعض المصطلحات يجب التعامل معها بحرص شديد نظراً للحساسية الثقافية والوجدانية من قبيل" الخطاب، والنص، والتأويل".

نعتقد أنه من الأفيد أن نقوم بعملية اختزال الإشكالات بطرحها المصطلح اللساني الحديث في مجموعة من النقط حتى يسهل على القارئ مناقشتها والوقوف عندها بما يلزم من الدقة اعتبارا منا أنه لا سبيل للاختباء وراء النرجسيات والعنتريات التي تعمل على تسويق الكلام المعسول حول لغتنا. الكلام شيء والواقع شيء آخر، اللغة العربية تعيش أزمة حقيقة في إيجاد المصطلح الأمثل، الأكيد أننا عندما نضع الأصبع على الداء يسهل الحصول على الدواء وبالتالي فإن الحكمة تقتضي التعامل مع الواقع المصطلحي من منطق الواقع والموجود ، وعليه نؤكد أن أزمة وإشكال المصطلح اللساني الحديث ترجع إلى ما يأتي [60]:

---

59 - محمد بن خلف(1987):التعريب و المعاصرة، الوحدة، ع34، 33، المغرب.
60 - د/ عبدالكبير الحسني ، إشكالية المصطلح اللساني الحديث، السبت 19 نيسان 2008.

1 - التنوع في مصادر التكوين العلمي للسانيين يؤثر على شكل سلبي في مسالة توحيد المصطلح.
2 - توزيع اللسانيين عبر مشارب معرفية مختلفة، فرنسية، وانجليزية، وألمانية، مما يعكس النزعة الإيديولوجية التي تطبع أبحاثهم.
3 - تضارب المصطلحات بين كل الاتجاهات يجعل وضع المصطلح في حاجة إلى إعادة ترتيب البيت حفاظا على وحدة المصطلح ومحاولة في الدفاع عن أحاديته.
4- اختلاف الآليات التي تولد المصطلح من مجمع أو معهد لغوي إلى آخر، بل من لساني إلى آخر مما يعكس أن عملية التنسيق غائبة وغير حاضرة بأي شكل من الأشكال.
5- اتساع الهوة بين الجانب النظري والجانب المنهجي بين أقطاب الدرس اللساني العربي.
6- معالجة المصطلح من زاوية فكرية تصورية مما يسقط معالجته في اختصاص آخر يقترب من المفهوم.

4- نحو مصطلح لساني موحد:

قد يقول قائل من الصعوبة بمكان تحقيق هذا الهدف، وهذا ما يبدو منذ الوهلة الأولى، ولكن لا يوجد شيء مستحيل فكم من الأمور هي ماثلة اليوم بين أيدينا وكانت في عالم الغيب فبالعزيمة والإصرار يتحقق الهدف بإذن الله وهو هدف نسعى إليه فقد سئل ملك الفيلسوف كونفيشيوس في الصين عن كيفية إصلاح البلاد فأجاب: "عليك أن تبدأ بإصلاح اللغة"[61].

إذن اللغة العربية الفصحى في حاجة إلى تلاحم جميع اللسانيين والمختصين من أجل العمل على تيسير استعمالها في الحياة العامة وتجنب كل التعقيدات الممكنة وتدليل الصعوبات الكائنة وتبسيط القواعد النحوية، والصرفية، مع العمل على تزكيتها بقوالب صيغية ومصطلحات جديدة في حدود اللغة القابلة للاستعمال.

هنا يمكن أن نبتدئ بوضع منهجية واضحة و موحدة في توليد المصطلح اللساني الحديث.

إن استخدام المصطلح اللساني الحديث داخل الترجمة و التعريب هي أحد أبرز الأسباب التي أدت إلى خلخلة التوازن المعرفي الذي نضبطه، لذا كانت الضرورة ملحة من أجل ضبط دقيق للحالات التي ينبغي فيها ترجمة المصطلح والحالات التي يجب فيها تعريبه على الرغم ممن يوازي بين الترجمة والتعريب ويعتبرهما شيئًا واحداً، وهو أمر خاطئ بالنظر إلى مسألة التخصص ومجال الاشتغال.

إن الآلة التي بموجبها اشتغل جل الباحثين في المجال الاصطلاحي هي: الاشتقاق، والاقتراض، والنحت، و التوليد إذ يصر بعض المصطلحيين على إيجاد المقابل العربي و تجنب الوافد الأجنبي هذا التجنب الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى خلق مقابلات متعددة ، وعلى ضوء هذا يتأكد أن النقاش و الخلاف بين اللسانيين الساهرين على تنظيم المصطلح داخل المعجم ، فمنهم من ينتصر للنحت فيضع كمقابل لـ électromagnétique 'كهرومغناطيسي' وهناك من يعمل على تحليل الكلمة ويقسمها إلى أجزائها الأصلية قبل تعريبها مثلا: walky-talky، في مقابل ذلك هناك من يبحث في الإرث اللغوي ليستعمل بدل التلفون ، الهاتف.

ولنضرب مثلاً في طريقة معالجة أحد الباحثين إحدى النظريات عند الغرب ففي كتابها (النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون) تشير الباحثة فاطمة الطبال بركة إلى المدى الكبير الذي بلغته تيارات العلوم الإنسانية في العصر الحديث، حيث توضح في مقدمة الكتاب أهمية المنهجية التحليلية في طرح المبادئ والمفاهيم الخاصة بالفكر اللغوي، كما تبين أسباب اختيارها لـ (رومان جاكوبسون) بوصفه احد أعلام العلم الألسني منذ بدايات القرن العشرين، وجعل أبحاثه وتحاليله في متناول القارئ العربي.

ففي الباب الأول المعنون بـ(مدخل إلى النظرية الألسنية عند جاكوبسون) تقوم المؤلفة في الفصل الأول بشرح (حياته وآثاره) حيث تشير إلى ولادته في روسيا من أبوين يهتمان بالرسم والانفتاح على الثقافات الأجنبية، وكيف كان والده يحمل شهادة في الهندسة، حيث تأثر جاكوبسون

61 - الفاسي الفهري(2005):أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وثغرات "الترجمة"، منشورات الزاوية، المغرب.

منذ صغره بوالديه من خلال حب المطالعة وقراءة القصص التي كانت من هواياته المفضلة، واستطاع انجاز هذه القراءات باللغة الفرنسية، إضافة إلى إتقانه اللغة الألمانية، كما تناولت الباحثة أهم مؤلفات جاكوبسون وهو كتابه (دراسات في الألسنية العامة) والذي يقع في جزأين درس فيه اللغة المشتركة بين الألسنيين والانثربولوجيين وخصص فصلاً كاملاً لدراسة العلاقة بين الألسنية ونظرية التواصل.

وفي الفصل الثاني (المبادئ العامة عند جاكوبسون) تناولت الباحثة تطبيقات جاكوبسون في راسته للحبسة عند المرضى المصابين بنقص اختبار الكلمات وانتقائها والانتقال من الجزء إلى الكل في علاقات التأسيس التي توحد حقيقة كل شيء ، كما بينت الباحثة استناد جاكوبسون إلى الماضي في احتضان الحاضر واستخراج العناصر وتحديدها بطريقة تمكنه من تحليل العنصر الأول الفسحة اللازمة لاختبار العنصر المثالي، وأوضحت أن العلاقة بين الشكل والمضمون في الشعرية الجديدة تهتم بالشكل والعلاقات القائمة بين الدال والمدلول، أما في حقل (الفونولوجي) وهو فرع من علم اللغة الذي يدل على دراسة تطور الأصوات وتغيراتها عبر الأجيال فقد بينت الباحثة استعمال هذا المصطلح في علم اللغة ومعالجة الظواهر الصوتية تاريخيا من حيث وظيفتها اللغوية، وأشارت إلى المساهمة الكبرى التي قدمها جاكوبسون في مجال العلوم اللغوية وخصوصا نظريته الصوتية، موضحة ثنائية التفكير الألسني عند جاكوبسون من خلال دراسة العلاقات بين الوحدات اللغوية على اختلاف طبيعتها وأبعادها، وان التفكير الثنائي لم يقف عند حد الإشارة بعنصريها الدال والمدلول، بل يتعدى ذلك إلى العمل المحوري للغة.

ولعل ثنائية التزامنية ـ التعاقبية هي من الدراسات المهمة التي منحها جاكوبسون هتماماً خاصاً، إذ عنيت هذه الدراسات بتحليل الآثار الأدبية في تراكيبها وخاصة دراسات الأصوات اللغوية كما هي، وقد ارتكز على نظرية النسبية عند اينشتاين وعلى الفن التكعيبي مستلهما منهما نسبية الأمور، فما يكون تزامنيا في هذا الزمان يصبح تعاقبيا بعد حين.

كما تناولت فاطمة الطبال (المحور الاستبدالي والمحور النظمي عند جاكوبسون) مستعرضة العلاقات النمطية بين الوحدات التي تنتمي إلى مستوى واحد، والعلاقات الاستبدالية التي تنتمي إلى مجموعات فرعية، حيث انطلق جاكوبسون في تطبيق هذه الثنائية بين النمطي و الاستبدالي من دوسوسير، إذ عمد إلى إعطاء كل جزء من هذه الثنائية قيمة مستقلة.

وفي مجال (الانتقاء والتنسيق) درست المظاهر التواصلية عند جاكوبسون بشكلها المحكي واهتمامه باعتماد الإنسان في كلامه على ظاهرتي الانتقاء والتنسيق، فالانتقاء، إشارة تقع في إطارها الكلامي نتيجة إمكانية استبدالها بإشارة أخرى تكون مماثلة لها من جانب ومتمايزة عنها من جوانب أخرى، أما التنسيق، فكل إشارة هي مجموع وحدات لغوية أصغر منها.

ويرى جاكوبسون أن استعمال اللغة بوصفها أداة تواصل نستعملها في حياتنا اليومية يتأتى من أهمية اللغة الثنائية (اللغة ـ الهدف وما وراء اللغة) فالطفل الذي يسمع كلمة (تلة) مثلاً لا يفهم معناها إلا بعد شرحها بواسطة ما وراء اللغة (أرض مرتفعة عما حولها) وتقرر الباحثة أن الهدف الأساسي من استعمال الكلام عند جاكوبسون هو إيصال رسالة ما إلى شخص معين أو مجموعة من الأشخاص، وبذلك يكون هناك تواصل بين (المرسل والمرسل إليه) بالإضافة إلى وجود مرسلة تنتمي إلى نظام مشترك بين طرفي التواصل. وهناك تواصل داخلي يقوم على الحوار مع الذات ويتخذ أشكالا كثيرة لأن التواصل داخل الفرد هو أبعد من أن يحد بإشارات كلامية إذ يعبر عن التواصل بين المرء وذاته بالتواصل الداخلي، حيث يندمج مرسل الرسالة ومتلقيها في (الأنا) ، وأشارت الباحثة إلى موقف جاكوبسون من ثنائية السمات التمايزية، وإصراره على أن كل سمة تميزه هي ثنائية ولم يعتمد في مجال الفونولوجيا على الوصف اللفظي للفونيم، وإنما اعتمد على الوصف السمعي القائم على خصائص الموجات الصوتية. وقد ميز جاكوبسون ثلاثة أنواع من الثنائيات المتقابلة، وهي:[62]

1.التقابل بين الصوامت الخلفية والصوامت الأمامية.

62 ـ فاطمه الطبال بركة، عرض: عبدالأمير خليل مراد ، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون ، منتدى معمري للعلوم ، الخميس 5 مايو 2011م .

2.التقابل بين الصوت الخفيض والصوت الحاد.

3.التقابل بين الصوامت ذات النغمة العالية والصوامت ذات النغمة الحادة.

وهو الأمر الذي انعكس، بالتأكيد على عملية عدم الضبط الدقيق للمصطلح اللساني الحديث، إذ نجد كمقابل ل مصطلح phonology علم الأصوات التنظيمي، علم التشكيل الصوتي، علم وظائف الأصوات، النطقيات ، علم الأصوات، علم الأصوات التشكيلي أو التنظيمي، علم النظم الصوتية، دراسة اللفظ الوظيفي ، علم الأصوات اللغوية الوظيفي . وبالتعريب يمكن أن ننقل الكلمة عبر الاشتقاق phonological كمقابل ل: فونولوجي phonology كمقابل لـ: فونولوجيا.[63]

كلام الباحثة لا غبار عليه، فقد استقت كافة مضمين بحثها عما ورد عند جاكوبسون، وأنا لا أختلف معها قيد أنملة في شيء، فأنا معها في كل ما أتت به ، وإنما المشكلة التي أود طرحها هي أننا دائماً ننشد ما في صدور السابقين من ترديد لمضامينهم ورؤاهم دون أن يكون لنا تجديد في الناحية النظرية على الأقل، أي نعم إن إضاعة الجهد والوقت والمال في التلخيص له أثره المضنى لدى الباحث، فبدلاً من أن يبدأ البحث في أمهات الكتب ويتوه بي السطور أصبحت الاستقرائية ماثلة بين عينيه دون الحاجة للرجوع عليها إلا للتأكد لا أكثر كأمانة للنقل العلمي المنهجي، وكذلك لا ننسى أن مثل هذه البحوث تعطي القارئ دفعة إلى الأمام والاتجاه الصحيح نحو التفكير إلى ما هو أبعد من ذلك.

دعنا نسلم بأن هذه الأفكار عارية من المضمون الحديث الذي ننشده، ذلك لأن البعد المكاني والزماني اللذان عاشهما جاكوبسون غير الذي عاشته الباحثة فبالتالي اختلف التوجه، واختلفت نواحي شتى، ناهيكم عن اختلاف التركيب اللغوي في كلا اللغتين، والسياق اللفظي في كل منهما، واختلاف بنية الكلمة، مع الإشارة إلى أن حياة الأمم تقاس بما هي عليه الآن، فلا ريب أن يكون اعتمادنا على غذاء السابقين، بل يجب أن نضع ايدينا على ما هو أسلس لنا لكي نتخطى العقبات التي قد تقف في وجه الباحث القادم.

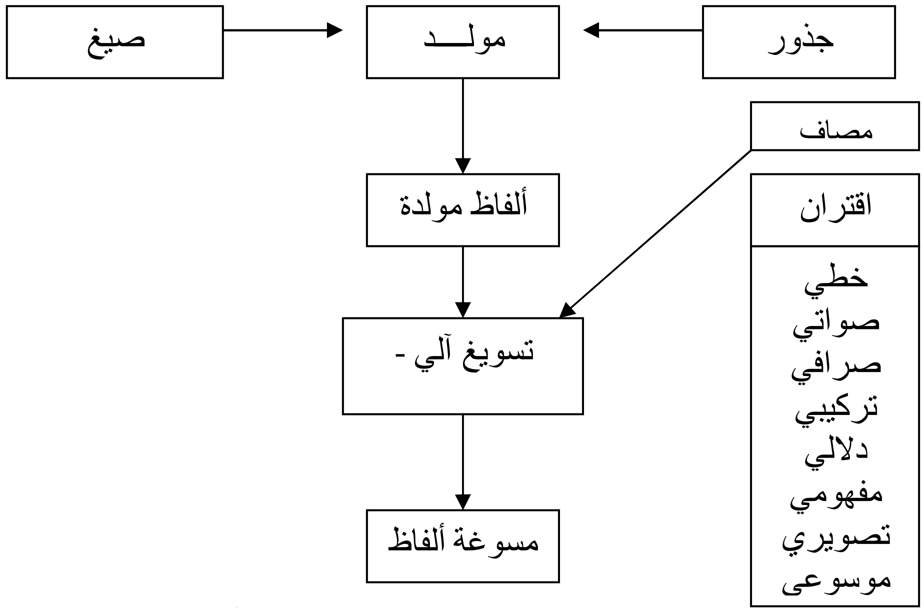
وهذه حقيقة ما تفتقده بحوث اليوم، ولعل ذلك هو السبب الحقيقي من عدم وجود القارئ العربي لأنه لا يجب نفسياً التشبث بأمهات الكتب كثيراً، نظراً للتقنيات الحديثة التي ملأت الأرض بها بما رحبت، فأصبح بمنأى عن كل شاردة وواردة في كتب الأقدمين، ذلك لأن ظهور المعلومة منها في غضون ثوان لا تكلفه من الوقت الكثير ليحصل عليها من بين بحور من طي المعلومات المدفونة وراء كتب الأقدمين.

إذا كان جميع المختصين، و كل المجامع اللغوية لا تخرج عن ذلك الإطار الذي يحدد بشكل قوي القواعد الأساسية التي بموجبها يحوسب المصطلح، فلم لا توجد خطاطة عامة نعمل بموجبها على توحيد المصطلح اللساني ، كما أنها ستوفر مجموعة من إمكانات التوليد الدقيقة والمضبوطة من منطلق تطبيق آلية الاشتقاق ، والنحت ، والاقتراض ، والتوليد، وفي هذا الإطار أورد الفاسي الفهري خطاطة عامة نعتقد أنها كفيلة بأن تحل مشكل المصطلح اللساني وهي: [64].

---

63 - الفاسي الفهري (1998): المقارنة والتخطيط ، دار توبقال ، ط1 ، المغرب .

64 - د/ عبدالكبير الحسني ، إشكالية المصطلح اللساني الحديث ، السبت 19 نيسان 2008.



رسم توضيحي يبين قاعدة إصلاح المولد[65]

الجذور المولدة يتم قرنها بالصيغ، التي بموجب ذلك تعمل على توليد عدد من الألفاظ التي تخضع لعملية الإلصاق لتحط الرحال داخل المصافي الآلية إذ يتم استبعاد الجذور التي يتكرر فيها الحرف الواحد مثلاً(ب ب ب) جذر غير ممكن آليا وتصفى كذلك الجذور التي تبتدئ بصامتين مثلاً: (قق) (ظظ)، وإذا كانت بعض الحالات الشاذة يتم إدراجها ضمن معجم خاص، ولكن لا يتم توليدها بطريقة آلية، ليتم الانتقال إلى عملية التسويغ بنوعيه الآلي و بالتمثيل الذي نعود فيه إلى المعاجم والنصوص في علاقتها بحدود مستوى النسق اللغوي، إذ يجب هنا أن نفصل بين ما يمكن أن يقبله النسق، ولا تقبله المعاجم و العكس، ومن تم لا يمكن أن نحكم على عدم جوازه، بل هي فكرة أساسية تجعلنا نفرق بين الأشياء التي يقبلها كل مستوى بعد ذلك ننتقل إلى إعطائها صورة خطية عربية محوسبة بدقة.

د/ عبد الكبير الحسني في تحليله لهذا المصطلح لم يكن بمنأى عن سابقيه وإنما أبقى بصمة جيدة ومثله كثر في عالم اللغة، وخلق نوعاً من التغيير في عالم متغير دوماً.

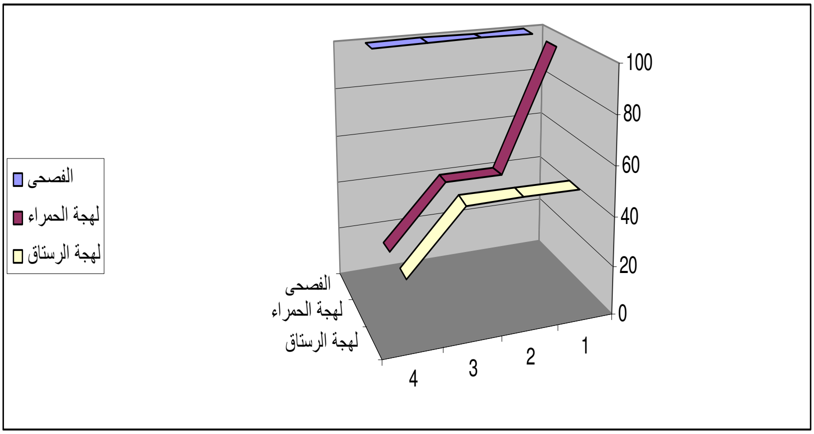
من المعروف أن لكل لهجة أصواتها وهذه الأصوات ناتجة عن اختلاف من حيث المخرج والصفة والجهر والهمس، والمعروف أيضاً أن الفصحى لها صفة الاستقامة واضحة المعالم جليه المحيا، اي أن خطها مستقيم دوماً إذا حدد ووضع لها إطار بياني لا تنحو عنه ولا تميل قيد أنملة، وبمقارنة الميلان الذي يحدث للهجتين عن الفصحى سنبين ذلك بالتقريب عن طريق رسم بياني نعطي الفصحى فيه (100%) إذا أردنا استخراج الانحناء عنها في حين سنعطي الأصوات المتغيرة درجات أقل بقدر تغيرها ، موزعة على هذا النحو من حيث المخرج (50%) والصفة (25%) والجهر والهمس (25%) ، نلاحظ الجدول الآتي:

الفصحى	لهجة الحمراء	لهجة الرستاق

65 - الفاسي الفهري(1985): اللسانيات واللغة العربية ، دار توبقال الدار البيضاء .

ذ (ð)	%100	ذ (ð)	%100	د (d)	%50
ض (ḍ)	%100	ظ (?)	%50	ظ (?)	%50
ق (q	%100	ك (k)	%50	ك (k)	%50
ك (k)	%100	چـ (?)	%25	چـ (?)	%25

لاحظ الرسم البياني الآن :



رسم بياني يبين مستوى انحناء اللهجتين في نطق الأصوات عن الفصحى

ونعود بعد هذا التحليل لنستشف من هذه الرسم أن بين لهجتي : الحمراء، الرستاق، تأثراً في مسلك كل منهما إزاء هذه الأصوات الأربعة: الذال والظاء والقاف والكاف – نتيجة الملاحظة الميدانية في زيارتي العلمية لهاتين الولايتين.

بناء على هذا نقول إذا كانت المصطلحات اللسانية تتوق لأن تصبح دراسية علمية للمفاهيم والمفردات الموجودة في اللغات الأجنبية ، فإن التوليد الاصطلاحي باعتباره آلية معيارية ، يمكن عدها قاعدة تتجه نحو التمثل والتحقق ، هذا شيء سينعكس على ضبط العوالم التي من خلالها يمكن أن نصنع ثقافة لسانية جديدة تمنح الدرس اللساني حيوية جديدة تواكب التطور الذي ما فتئت هوته تتسع يوماً عن يوم ، و تبديد ، هذه الهوة لن يتأتى إلا عبر المرور على سكة توحيد المصطلح اللساني وتزكية حضوره .

إن الدرس اللساني العربي الحديث، رغم الأشواط التي قطعها مازال يعاني اشكالية ترجمة المصطلح اللساني .

والمصطلحية : Terminologie علم قديم ، حديث هدفه البحث في المفاهيم العلمية داخل حقل ما، ونظراً لأهمية المفاهيم أو كما قال محمد مفتاح[66] "لا ريب في أن أي تواصل لغوي لا يتحقق بين الناس إلا بالمفاهيم ، إذ هي جوهر اللغة الطبيعية العادية ولبّ اللغة العلمية الاصطناعية، المفاهيم هي ما يجعل الإنسان يفرق بين شيء وشيء، وكائن وكائن، وكيان وكيان.. لكن المفاهيم محتاجة إلى نسق يضم بعضها إلى بعض لربط صلات وعلائق بين أثاث الكون حتى يتحقق نوع من الانسجام والاتساق بين الأثاث بعضه ببعض وبينه وبين الإنسان، مفاهيم المرحلة الطبيعية هي وليدة الإدراك العمومي الذي لا يهتم كثيراً بالتدقيقات والتفاصيل ورسم الحدود ، ومفاهيم المرحلة الاصطناعية هي نتيجة التدقيق والتحديد، وهي مجال الباحثين من العلماء على اختلاف تخصصاتهم لا بد من ضبطها بعيداً عن الفوضى، واللبس والغموض حتى يشعر القارئ ، بالارتياح وهو يتعامل مع المصطلحات، لا سيما اللسانية" .

40- محمد مفتاح، المفاهيم معالم نحو تأويل واقعي ، المركز الثقافي العربي ، 1999 ، ص6 .

وترجمة المصطلح اللساني، مازال يعاني الأمرين، إلى درجة أن الفاسي الفهري وصف ترجمة المصطلح اللساني في الثقافة العربية بـ"العفوية". فمصطلح اللسانيات: Linguistique مثلا يترجم الى علم اللغة، فقه اللغة، الألسونية، اللسانيات 67، مما يوقع القارئ في الحيرة والبلبلة مما جعل الباحث اللساني حافيظ اسماعيلي علوي يعتبر اشكالية ترجمة المصطلح اللساني وذلك من "العقبات التي تعبر عن عجز واضح للسانيات الحديثة حيال الخطاب اللساني وهي من اختلافات تضمر وجها من وجوه تجليات تلقي اللسانيات في الثقافة العربية".[68]

الإشكال نفسه عبر عنه فاضل ثامر بما يلي: مازال المصطلح اللسانيات عرضة للاختلاف والأخذ والرد بين المترجمين اللسانيين العرب".[69]

إن هذا الإشكال جعل أمينة فنان تقر بأن أهم المشكلات التي تواجه اللسانيين هي مشكلة بناء المصطلح والاتفاق على وحدات اصطلاحية عربية. ونورد هنا نماذج من المصطلحات اللسانية التي مازال يلفها الغموض في الترجمة :Phoneme: يترجم الى الفونيم، الصوتم، المستصوت اللافظ Morfeme، يترجم الى المورفيم الصيغم الصوتم الوحدة الصوتية .[70]

إن هذا اللبس في الترجمة، تبقى عقبة في وجه الباحث اللساني المتخصص فما بالك بالمبتدئ بالتالي لا بد من العمل على توحيد المصطلح اللساني العربي، على اعتبار أن "توحيد المصطلح وضبطه خطوة أساسية لتحقيق الدقة في الكتابة الحديثة" .[71]

يبقى اشكال المصطلح اللساني، اشكالاً قائماً بذاته، ومنه لا بد من توحيد المصطلح عبر جميع الأقطار العربية، تفادياً للبس والغموض الاصطلاحي، لا في مجال اللسانيات فحسب، بل في جميع المجالات .

لا نستطيع أن نعد هذا أيضاً من باب المسلم به ذلك لأنني كما أشرت أن العالم متغير دائماً وإنما أردت متسعاً من الحرية لأنفض غبار المسلمات والقيود التي تحكم الباحث في بعض الأحيان وهذا أمر في غاية الخطورة إذا سلمنا أيضاً أن ما أوردته صحيحاً وليس خطأً في نفس الوقت، فهذه رؤية أؤكد فيها أن التعقيب عليه أو طرحه هي ظاهرة صحية لا يشق لها غبار، ولا تعيب البحث في شيء إنما تظهره وتقويه وتفتح مجالاً للتصحيح أو الزيادة عليه، وفق منهج ورؤية الباحثين في هذا الإطار وفي الزمان والمكان الذي يحدده .

خلاصة

- **مما تقدم نستطيع أن نخرج بعدة توصيات نجملها في النقاط الآتية :**

1 – تنوع المدارس اللسانية يؤثر سلباً في مصادر التكوين العلمي للسانيين مما يؤثر في مسالة توحيد المصطلح، والأولى اجتماع نخبة من علماء اللغة لتوحيد هذه المدارس بشكل يخدم علم اللغة ويعين الباحث في المستقبل على أن تنشر تلك المخطوطات في جميع المكتبات والجامعات والمواقع الالكترونية كي لا يبقى عذر لأحد بعد ذلك.

2 – يرتبط الباحثون بالنزعة الايديولوجية التي يستقون منها معارفهم سواءً أكانت، فرنسية، أو إنجليزية، أو ألمانية، مما يظهر ذلك في تطبع أبحاثهم، وهذا النهج لا بد من قواعد كي لا يمكن تجنبه حتى وإن أعتد الباحث بأنه بعيد عن العصبية إلا أن حياته وطبيعتها تخونه في بعض الأحيان، مما كان من الأفضل أن ينصح أثناء الكتابة أن لا ضرورة لذلك، أو يعرضه على الرأي الآخر كي يكون محايداً.

3 – صعوبة الاعتماد على تعريب واحد للمصطلح نتيجة تضارب المصطلحات بين كل الاتجاهات مما يجعل من الضرورة بمكان إعادة ترتيب الإجراءات حفاظاً على وحدة المصطلح ومحاولة

---

67 - الفاسي الفهري ،اللسانيات واللغة العربية ج2 ، ط1993.2 توبقال للنشر .

68 - حافيظ اسماعيلي علوي ، تجليات تلقي اللسانيات في الثقافة العربية ، اطروحة الدكتوراه ، ص114 .

69- فاضل ثامر ،اللغة الثانية في اشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث ط1، 1994 المركز العربي الثقافي ، ص174.

70- أمينة فنان ، بناء وتوليد المصطلح ، قضايا المصطلح في الأدب والعلوم الإنسانية ، ج1 ، سلسلة ندوات 2000، مكناس

71- مصطفى غلفان ،اللسانيات في الثقافة العربية حفريات النشأة والتكوين المكتبة الأدبية ط2006،1،دار المدارس البيضاء .

في الدفاع عن أحاديته، وهذا نرجعه أيضاً للنقطة الأولى من هذه التوصية ، فبالاتفاق ستمحى هذه المقولة بإذن الله.

4- الآليات التي تولد المصطلح من مجمع لغوي إلى آخر، ومن لساني إلى آخر وإن اختلفت فلا بد أن تكون نقطة مساعدة في تنسيق الصنع المصطلحي بالحضور دوماً وإن لم يكن فلا بد أي أن تكون بالإرادة.

5- اتساع الهوة بين الجانب النظري والجانب المنهجي بين أقطاب الدرس اللساني العربي، يجب تقريب وجهات النظر بالاعتماد على المختبرات والبدء بإطلاق العنان لثقافة المختبر لمعرفة طريقة صدور الفونيم وإلى كم صوت ممكن أن تنطقه اللهجات محل الدراسة.

6- معالجة المصطلح من زاوية فكرية تصورية مما يسقط معالجته في اختصاص آخر يقترب من المفهوم، تسخير طاقات الناس بالاعتماد على البيئة التي كان يعيش فيها صاحب المصطلح والانضواء تحت هذا الاصطلاح ، رغم أن علماء اللغة العرب بدأوا يميلون إلى كتابة المصطلح بنفس اللفظة التي قالها صاحبه دون تغيير.

المراجع:

1- **ابن منظور**، لسان العرب، ج12 ، دار الصادر ، بيروت ، لبنان .

2- **باي**، ماريو، أسس علم اللغة ، ترجمة د/أحمد مختار عمر ، طرابلس ، 1973 .

3- **بركة**، فاطمه الطبال ، عرض: عبدالأمير خليل مراد ، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون ، منتدى معمري للعلوم ، الخميس 5 مايو 2011م .

4- **بشر**، كمال محمد ، علم اللغة العام – الأصوات اللغوية العربية، القاهرة، مكتبة الشباب .

5- **ثامر**، فاضل ،اللغة الثانية في اشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث ط1، 1994 المركز العربي الثقافي.

6- **جواد**، قيس خزعل (1989):حول المفهوم و المصطلح في الفكر العربي، رسالة الجهاد ، ليبيا.

7- **حجازي** ، نبيل علي و نادية (2005): فجوة اللغة ، رؤية معلوماتية ، ضمن عالم المعرفة ، الكويت.

8- **حجازي** د/ محمود فهمي ، مدخل إلى علم اللغة ، ط3 ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، 1985م .

9- **حسان** ، د/ تمام ، مناهج البحث في اللغة ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1979.

10-**الحسني** د/ عبدالكبير ، إشكالية المصطلح اللساني الحديث، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط ، شبكة النبأ المعلوماتية - السبت 19 نيسان 2008 ، 12 ربيع الثاني 1429هـ .

11- **خلف** ، محمد (1987):التعريب و المعاصرة ، الوحدة ، المغرب .

12- **الخياط** ، محمد هيثم (1995) : نحو منهجية لوضع المصطلح العربي، حديث ، الموسم الثقافي 12 لمجمع اللغة العربي .

13- **الصوري** ، د. عباس (1995): الرصيد المعجمي في اللغة العربية، الرباط .

14- **عبدالتواب** ، د/ رمضان ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، ط3 ، القاهرة ، 1985م .

15- **علوي** ، حافيظ اسماعيلي ، تجليات تلقي اللسانيات في الثقافة العربية ، اطروحة الدكتوراه .

16- **عمر** ، د/ أحمد مختار ، دراسة الصوت اللغوي ، القاهرة ،عالم الكتب ،1991

17- **غلفان** ، مصطفى ،اللسانيات في الثقافة العربية حفريات النشأة والتكوين المكتبة الأدبية ط1 ، 2006 ، دار المدارس البيضاء .

18- **فنان**، أمينة، بناء وتوليد المصطلح ، قضايا المصطلح في الأدب والعلوم الإنسانية ، ج1 ، سلسلة ندوات 2000، مكناس .

19- **الفهري**، عبد القادر الفاسي :

- (1985): اللسانيات واللغة العربية ، دار توبقال الدار البيضاء .

- (1998):المقارنة والتخطيط ، دار توبقال ، ط1 ، المغرب .

- (2005):أزمة اللغة العربية في المغرب بين اختلالات التعددية وثغرات "الترجمة"، منشورات الزاوية، المغرب.

20- **مفتاح** ، محمد ، المفاهيم معالم نحو تأويل واقعي ، المركز الثقافي العربي ، 1999 .

21- **المنظمة** العربية للتربية والثقافة والعلوم ، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات(1989): ، تونس .

22- **هليل** ، محمد حلمي (2003) : التقييس المصطلحي في البلاد العربية ، مجلة اللسان العربي ، المجلد7.

***المراجع الأجنبية :**

1-De Sausure Ferdinand : Course in General Linguistics, U.S.A. 1966.
2- Bertil, Malmberg: phonetics, New york, 1963.
4- Peter, Hawkins. Introduction Phonology, Rout ledge, London.1984.
4-Robins, R.H.
- A Short history of Linguistics, London 1976.
- General Linguistics,(An introductory survey) London 1976.